Wadi AlShatti University Journal for
Pure and Applied Science

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم البحتة والتطبيقية

Volume 1, No. 1, July-December 2023 Online ISSN: 3006-0877 المجلد 1، الاصدار 1، يوليو- ديسمبر 2023

SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Management of sustainable development in the light of Arab and international cooperation, a case study of the Arab vision of management of sustainable development

Kholoud Jamal Moumani

Architecture Department- Khwarizmi University Technical, Amman, Jordan

ARTICLE HISTORY
Received 23 January 2023
Revised 21 February 2023
Accepted 3 2023
Online 17 September. 2023

KEYWORDS
Sustainable development;
Strategy;
Management;
Arabic vision;
Institutional frameworks;
International cooperation;

ABSTRACT

The issue of development receives a special priority when setting goals and drawing up general policies for society. In general, any planning process must take environmental dimensions into account. If this is not done, the planning process here is considered incomplete and not strong at a time when the problem of pollution and the increase in the proportion of greenhouse gases and their reflection is increasing. On the rise in the earth's temperature. The world has witnessed major advances in human development since the turn of the century. Extreme poverty has been cut in half, youth literacy has reached a record level, child mortality has continued to decline and the Millennium Development Goals have supported unparalleled development efforts. Despite these and many other achievements, great challenges remain and more work is needed to eradicate poverty in all its forms, and to complete the unfinished business of the Millennium Development Goals. The consequences of the worst economic and financial crises in modern history must be addressed, and consideration must also be given to The implications of migration, managing the current refugee crisis, and achieving significant reductions in global greenhouse gas emissions in order to protect the planet for future generations. To achieve all of this, we must continue to look beyond economic measures by considering all aspects of well-being and sustainable development. This research paper mainly aims to identify sustainable development strategies in the general sense, and it works to draw a number of strategies and plans to develop and develop a number of productive sectors, and to achieve development in all its aspects, such as health and social, and sustainable development is nothing but the optimal exploitation of natural resources to prevent their depletion and preserve them. Its sustainability, and the paper concluded that shared prosperity and the fulfillment of our responsibilities between generations can only be achieved through a cooperative partnership that includes all countries and all stakeholders, and this was one of the most important goals of the 2030 Sustainable Development Plan to provide a useful global framework to enhance collective action towards achieving these common goals.

ادارة التنمية المستدامة في ضوء التعاون العربي والدولي، دراسة حالة رؤية إدارة التنمية المستدامة العربية

خلود جمال مومني

الكلمات المفتاحية

استراتيجية التنمية المستدامة
ادارة التنمية المستدامة
رؤية إدارة التنمية المستدامة العربية
الأطر المؤسسية والتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

الملخص

تحظى قضية التنمية بأولوية خاصة عند تحديد الأهداف ورسم السياسات العامة للمجتمع، وإنه وبشكل عام ايه عمليه للتخطيط يجب ان تأخذ الابعاد البيئيه بعين الاعتبار واذا لم يتم ذلك فأن عمليه التخطيط هنا تعتبر منقوصه وغير قويه في الوقت الذي تتزايد فيه مشكله التلوث وزياده نسبه الغازات الدفيئه وانعكاسها على ارتفاع درجه حراره الارض. لقد شهد العالم تطورات كبيرة في التنمية البشرية منذ مطلع القرن فقد انخفض الفقر المدقع إلى النصف، ووصل محو الأمية بين الشباب إلى مستوى قياسي، واستمر معدل وفيات الأطفال في الانخفاض كما دعمت الأهداف الإنمائية للألفية جهود تنموية لا مثيل لها. وعلى الرغم من هذه الإنجازات والعديد من الإنجازات الأخرى،لا تزال هناك تحديات كبيرة وهناك حاجة إلى المزيد من العمل للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنجاز الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، ويجب معالجة ما خلفته أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية في التاريخ الحديث، كما يجب مراعاة تداعيات الهجرة وإدارة أزمة اللاجئين الحالية، وتحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية من أجل حماية كوكب الأرض للأجيال القادمة ولتحقيق ذلك كله يجب أن نستمر في النظر إلى ما هو أبعد من المقاييس الاقتصادية وذلك بلنظر في جميع جوانب الرفاهية والتنمية المستدامة. تهدف هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى التعرف على استراتيجيات التنمية المستدامة بالمفهوم العام وانها تعمل على رسم عدد من الاستراتيجيات والخطط لتطوير وتنميه عدد من القطاعات الإنتاجيه ، وتحقيق التنميه بكافه مجلاتها مثل الصحيه والاجتماعيه ، والتنمية المستدامة ما هي الا الاستغلال الامثل للموارد الطبيعيه لمنع استنزافها والمحافظه على ديمومتها ، وخلصت الورقه الى انه لا يمكن تحقيق الرخاء المشترك والوفاء بمسؤولياتنا بين الاجيال الا من خلال شراكه تعاونيه تضم جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وهذا كان من أهم الأهداف لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتوفر إطارًا عالميًا مفيدًا لتعزيز العمل الجماعي نحو تحقيق هذه الأهداف المشتركة ،

المقدمة

في سبعينات القرنالحالي كان هناك استنزاف كبير للموارد الطبيعيه حيث كان ذلك ملاحظا لدى العديد من المختصين مما جعلهم يدعون الى الاستخدام العقلاني للموارد والحفاظ عليها للاجيال القادمه وحمايتها من النضوب

*Corresponding author. *k.moumani@khawrizmi.edu.jo*

وايضا الحفاظ على التوازن بين عناصر ومكونات البيئه المحيطه بالانسان والحيوان والنبات ، ومن هنا بدأ العمل وتفعيل التنميه المستدامه ، سيتطلب التحرك نحو التنمية المستدامة تغييرات هيكلية جذرية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسيشمل ذلك،على سبيل المثال، إصلاح السياسات المالية التي تؤثر سلبا على الفقراء أو تعزز الضرر البيئي، قضايا عدم المساواة وعدم المساواة في الوصول إلى الأصول و يجب مواجهة الموارد على المدى الطويل. كما سيتعين على البلدان أن تضمن ثروتها الصافية (بما في ذلك رأس المال الطبيعي) تظل ثابتة أو تزداد، وهذا يعني ضمان أن تعكس أسعار السوق التكاليف الاجتماعية والبيئية الكاملة للإنتاج والاستهلاك [1].

كما يمكن أن يكون هناك تضارب بين أولويات التنمية المستدامة العالمية والوطنية والمحلية، وخاصة على المدى القصير فعلى سبيل المثال ، يتطلب الحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي الحفاظ على الموائل الطبيعية، في حين أن الحاجة إلى إطعام السكان المتزايدين قد تشجع على تحويلهم إلى الزراعة أحادية المحصول [2].

ستواجه جميع البلدان خيارات صعبة والتوصل إلى اتفاق حول كيفية معالجة التنمية المستدامة تتطلب التحديات درجة من التعددية وآليات لمواجهة تباين المصالح ووجهات النظر بين مختلف مجموعات اجتماعية.

وبالتالي ، فإن القدرة على مواجهة تحدي التنمية المستدامة تتوقف على عوامل مثل السلام والأمن، والنظم السياسية، والترتيبات المؤسسية، والأعراف الثقافية. ولذلك فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة هو في الأساس مهمة تغيير الحوكمة ومن هنا كان لرؤية التنمية المستدامة العربية دورا كبيرا في تعزيز التنسيق والتعاون العربي على كافه المستويات الدوليه والاقليميه والوطنيه، ومع الشركاء اصحاب العلاقه المعنيين بمتابعة تنفيذ خطط التنمية المستدامة في البلدان العربية، وبما ينعكس وبشكل ملموس وايجابي على زياده معدلات وتساهم في رفع مستوى معيشه الفرد العربي بحيث يشعر بها بشكل مباشر.

وفي ضوء التجارب الدولية الأولى ومنذ ما يقارب خمسه وعشرون عاما فقد أقرت اللجنه المساعده الانمائيه التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (DAC) في أبريل/نيسان 2001 وفي اجتماعها رفيع المستوى توجيهات وتعليمات تنفيذيه و سياسية حديثه بما يتعلق بالممارسات المحبذه في تنفيذ وتطوير استراتيجيات متعدده للتنمية المستدامة. بينما تركز الإرشادات على تجربة البلدان النامية، فإن العديد من القضايا التي تمت تغطيتها والدروس المستفادة لها صلة أيضًا بالبلدان المتقدمة، حيث تهدف هذه المبادئ التوجيهية للسياسة إلى توفير أساس للمناقشات والاتفاقات الدولية الأوسع نطاقاً، ولا سيما في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في سبتمبر 2002، ويوجز موجز السياسة هذا خلفية التوجيه السياسي ويلخص النتائج والتوصيات الرئيسية.

كما أيدت لجنة المساعدة الإنمائية ثلاثة مبادئ توجيهية ذات صلة، بشأن منع الصراع، وتنمية القدرات من أجل التجارة والحد من الفقر. حيث حددت قمة ريو التنمية المستدامة باعتبارها الرؤية التوجيهية، واتفقت البلدان في ذلك الاجتماع على تطوير استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة حتى الآن، ومع ذلك، لا توجد إرشادات واضحة حول ماهية هذه الاستراتيجيات في الواقع . كما ان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تاريخ طويل من المشاركة مع عمليات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن التنمية البشرية والرفاهية ، وتمويل التنمية، والاستدامة البيئية ، وتغير المناخ، وقد ساهمت في تشكيل خطة عام 2030، وهي ملتزمة بالاستفادة من قدرتها وخبرتها لدعم تحقيق هذه الرؤية، لذا فأن من اهم المؤتمرات الدوليه السنويه حول المناخ هي مؤتمرات الاطراف .تعد مؤتمرات الأطراف.

ففي عام 1992، في ريو دي جانيرو قامت الامم التمحده بعقد وتنظيم مؤتمر قمه الارض، وفيه تم ابرام الاتفاقية الاطاريه للتغير المناخي ، وتم انشاء وتأسيس أمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ. وقد وافقت الدول المعنيه فيه هذه الاتفاقيه على "تثبيت استقرار تراكيز الغازات الدفيئه في الغلاف الجوي للحد من خطوره الانشطه البشريه على المناخ العالمي . أما عدد الدول والاطراف التي وقعت على هذه المعاهده فقد بلغ 197 منذ عام 1994، ومنذ ان دخلت الاتفاقيه الاطاريه للتغير المناخي حيز التنفيذ تعمل الامم المتحده سنويا على عقد مؤتمر دوري للقمه المناخيه بما يسمى بمؤتمر الاطراف COP

كما اتفقت الدول على ابرام عدد من التفاقيات المتفرعه من المعاهده الاصليه مثل اتفاقيه كيوتو في عام 1997 واتفاق باريس في عام 2015، حيث اتفقت جميع الدول على زياده جهودها للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية فوق درجات حرارة ما قبل الصناعة، وزياده التمويل اللازم في مجال العمل المناخي. ومع اعلان مؤتمر شرم الشيخ المحوري ، كان مؤتمر COP 27 بمثابه بدايه "عصر جديد" للعمل المناخي ، حيث تم عقد المؤتمر بناءا على الاحداث المناخيه الاخيره الصعبه والقاسيه التي عانت منها دول كثيره في العالم وكذلك ازمه الطاقه التي نسببت بها الحرب الروسيه الاوكرانيه وما نتج من بيانات ومعلومات انه لم يتم التصددي والتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئه كما يجب، وفي هذا المؤتمر قال الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، "إن الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو27 COP، يجب أن تقدم دفعة أولى بشأن الحلول المناخية تتناسب مع حجم المشكلة".

وقد أقر COP27 الإعلان الختامي اولا وثانيا إنشاء صندو لتمويل تعويض الاضرار التي تسبب بها النغير المناخي في الدول الفقيره.

- خفض الانبعاثات

هناك حاجة ماسه وملحه لخفض فوري سريع ومستدام لغازات الدفيئة باعتبارها مسؤوله عن الاحتباس الحراري. أكدت الوثيقه على ما جاء في اتفاق باريس بالابقاء عل ارتفاع متوسط الحرارة دون الدرجتين المئويتين بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومتابعه الجهود المبذوله لحصر الاحترار عند 1.5 درجة مئوية [3].

- الطاقة

زياده الجهود الدوليه نحو تخفيض استخدام الفحم غير المتزامن مع نظام التقاط الكربون مع وقف والغاء الدعم لاستخدام الوقود الأحفوري". كذلك دعا إلى "الانتقال العادل السريع النظيف إلى مصادرالطاقة المتجددة النظيفه [4-6] .

- الخسائر والأضرار

كما تم اقرار إبرام اتفاقيات تمويل جديدة من شأنها مساعدة الدول الفقيره في التصدي للخسائر والأضرار التي تسبب بها التغير المناخي وذلك من خلال توفير الموارد المتجدده الصديقه للبيئه ومساعده تلك الدول على حشدها .

المشكلة والاسئلة

من الصعب ايجاد تعريف ثابت ومحدد للتنميه المستدامه فهو يختلف باختلاف الهدف من عريفه والغايه منه ولكن يمكن القول بانها تهتم بالمحافظه على الموارد الطبيعيه للاجيال القادمه في عمليه التنميه الاقتصاديه بكل مكوناتها وتعتبر من المفاهيم الحديثه في عصرنا هذا و قد كان مفهوم التنمية فقد ظهر في بدايه الامر في علم الاقتصاد، وتم استخدامه كمدلول على عملية إجراء عدد من التغيرات الجذرية في مجتمع ما، بهدف ان تكون لدى ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بطريقه تكفل تزايد التحسن لنوعيه الحياه ، بمعنى الزيادة في قدرة مجتمع معين على تلبيه الحاجات الأساسية والحاجات المستقبليه لأعضائه، باللطريقه والاسلوب التي تضمن إشباع تلك الحاجات، باستخدام اسلوب ترشيد مستمر ودائم للموارد الإقتصادية المتاحة، والعداله في توزيع عائدات تلك الموارد[7] .

وخلصت هذه الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج اهمها إن السعي لتحقيق التنمية المستدامة هو في الأساس مهمة تغيير الحوكمة، كما ستجيب الورقة البحثية عن العديد من الأسئلة اهمها:

1. ما هي عناصر التنمية المستدامة؟ كم الميزانيات التي رصدت في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟ ما هي الانجازات؟
2. ما هي استراتيجية اللجنة العربية للتنمية المستدامة حتى عام 2030 وخطط متابعة تنفيذها في المنطقة العربية؟
3. ما هي الفوائد التي ستجلبها استراتيجيات التنمية المستدامة في ضوء التجارب العربية؟
4. ما هي تحديات إدارة التنمية المستدامة؟
5. ما هي الفوائد التي ستجلبها استراتيجيات التنمية المستدامة؟

و ترى الباحثة انه سوف يترتب على العديد من طرق العمل الجديدة هذه تكاليف إضافية كما ان إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في التخطيط وصنع القرار، على سبيل المثال، مكلف ويستغرق وقتًا لكن الفوائد طويلة الأجل تفوق التكاليف بكثير.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى :

1. معرفه الجذور التاريخية لمفهوم الأستدامة.
2. التعرف على أبعاد التنمية المستدامة.
3. معرفه دور الأستراتيجيات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب العربية والدولية الرائدة.
4. أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية والمتابعة الحثيثة لتحقيقها.
5. التعرف على الجهود التي تبذلها الدول في مجال الاستفادة من الموارد في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تستند الدراسة الحالية في أهميتها على أهمية موضوع الدراسة وهو ادارة التنمية المستدامة في ضوء التعاون العربي والدولي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما تعمل على إثراء المكتبة العربية وتعزيز المعرفة النظرية الشاملة الخاصة في الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لكونها تسلط الضوء على بعض التجارب الناجحة في قطاع ادارة التنمية والجهود المبذولة وسعي كافة الدول للاستمرار في دفع عجلة التطوير في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة

- التنمية المستدامة: تعرف التنمية بأنها القدرة على المحافظة على الموارد بحيث تفي باحتياجات الأجيال الحالية مع القدرة على عدم الحاق الضرر بها والحفاظ عليها بحيث تفي باحتياجات الأجيال القادمة، كما يمكن تعريفها على أنها عمليات الصيانة والاستدامة لمختلف الموارد المتواجدة في البيئة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبشر الحالي وإدارتها من قبلهم بأكثر الطرق التكنولوجية رقيًا ووفق أسس علمية واضحة بحيث يتم ضمان بقائها واستمراريتها لرفاهية الأجيال القادمة.
- رؤية إدارة التنمية المستدامة العربية: زياده التنسيق والتعاون بين البلدان العربيه على كافه المستويات سواءا الاقليميه او الدوليه او الوطنيه، بالشراكه مع الجهات (الشركاء) المعنيين والمهتمين بمتابعة الخطط والخطوات التنفيذيه للتنمية المستدامة، وبما ينعكس بشكل ملموس وايجابي على زياده وتعزيز معدلات النمو في البلدان العربية وبحيث يتمكن المواطن العربي من الشعور بها ورفع مستوى معيشته .

المنهجية

يعتبر المنهج الوصفي القائم على مراجعة الدراسات والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة هو المنهج الأنسب للتعرف على أهم النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة الحالية. ويتميز المنهج الوصفي بتقديم وصف دقيق للظاهرة بالرجوع لفهم الباحث وباستخدام اللغة الطبيعية دون الاضطرار للتقيد بالنطاق العلمي أو ردود عينة معينة وأخيرًا الأوصاف العددية.

الجذور التاريخية لمفهوم الأستدامة

لم يكن مفهوم التنميه بمعزل عن التطور الذي حصل في كافه مجالات العلوم سواءا الانسانيه او الاجتماعيه او الاقتصاديه والعلميه بل تطور معها ايضا ودخلت وكذلك الحال بالنسبه للعمران الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئه، حيث ان العمليات العمرانيه تعتبر مستهلكا رئيسيا للموارد الطبيعيه ومصادر الطاقه والمياه هذا من جهه ومن جهه اخرى ما تصدره عمليه تشييد العمران من ضجيج ومخلفات صلبه، وهناك عدد من المشاكل البيئيه الاقتصاديه التي تبقى لتي تستمر باستمرار تشغيل المباني [8، 9] .

ومن هنا ظهرت مفاهيم جديده لم تكن معروفه في السابق في تصميم وتنفيذ المشاريع الانشائيه ، وعلى سبيل المثال "التصميم المستدام"، "العمارة الخضراء"، "المباني المستدامة" [10].

في الآونة الأخيرة قد تمت الدعوة للتنميه المستدامه والتمهيد لها بشكل كبير كنوع من انواع لتطوير والتحسين للعمليات المختلفه التي تندرج تحت مفهوم التنمية في عدد كبير من المجالات وعلى سبيل المثال التنمية العمرانية والتي بدأت تأخذ دورها وتعمل بفعاليه من خلال التصميم المستدام المعماري الذي يعمل على تقليل التأثيرات البيئيه اثناء عمليه التشييد وكذلك في فتره التشغيل للمباني.

لذا فان التعريف العام لمفهوم الاستدامة في العمارة: يتمثل في الحفاظ على

الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث انها تعتبر من الركائز الاساسيه التي يتم الاعتماد عليها في نجاح التنمية المستدامة في المجتمعات وتتضمن التعاطي مع الموارد المتاحه والتوجه الفني التقني لعمليات التطوير واختيار واجراء التعديلات اللازمه للتكنولوجيا المتطورة بطريقه لا تؤثر سلباً على البيئه المحيطه، وفي الوقت ذاته يتم العمل على تطوير وتأمين متطلبات الراحة في المباني المتوافقه بيئياً بصورة مناسبه ومتوافقه مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للإنسان، أما العمارة المستدامة فما هي الا استخدام اساليب وطرق في التصميم من شأنها تقليل التأثير البيئي السلبي على البيئة المحيطة [11].

المبادئ العامة للاستدامة

يساهم التحضر السريع في العديد من القضايا والتحديات المعاصرة التي تواجه المدن و تبرز التنمية الحضرية المستدامة كهدف تخطيط أساسي في العديد المجالات التي تسعى إلى التعامل مع ضغوط التحضر ولتحقيق أهداف الاستدامة الحضرية، يصبح مفهوم "المدينة الذكية" خيارًا سياسيًا واعدًا ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن ظهور الحلول الحضرية الذكية في كثير من المدن حول العالم.

تعتبر المياه وحفظ الطاقه واقتصاديه الموارد وكذلك تصميم دوره حياه المشاريع من المباديء الاساسيه الهامه للعماره المستدامه .، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي :

المبدأ الأول : المياه وحفظ الطاقة ويتمثل ذلك بمعرفه وتحديد الظروف المناخيه المحيطه بالمبنى وكيفيه الاستفاده من مصادر الطاقه من خلال اتجاه المبنى وشكله وسماكه الجدران واستخدام المواد العازله للحفاظ على درجات الحراره الداخليه صيفا وشتاءا . [8، 9].

المبدأ الثاني دورة حياة المبنى: تمر المباني خلال دوره حياتها بثلاث مراحل متتابعه ومستمره ، وهي الوجه الذي يسبق البناء ويشتمل على المواد المعاد تدويرها، والمواد التي تمتاز بعمر طويل وتكلفه صيانة قليلة .

والوجه الثاني هو الوجه البنائي والذي يرتبط بالمرحلة السابقة ، حيث يشتمل على الابتعاد عن استخدام مواد العضوية ، اما الوجه الثالث فهو الوجه الذي يأتي ما بعد البناء والذي يشتمل على ديمومه إعادة استخدام المبنى والبنية التحتية الموجودة [12].

المبدأ الثالث التصميم الإنساني: وهو يهدف الى توفير سبل الراحه والرفاهيه للانسان من خلال المحافظه على الصحه العامه وديمومه ذلك ، ويشتمل هذا المبدأ على تخطيط الموقع والمصادر الطبيعيه المتاحه حتى الطبوغرافيه منها واخذ عناصر التصميم الحضري بعين الاعتبار والاستناد الى كافه انواع المخططات مثل الحضريه والبنيه التحتيه والطبيعيه وذلك للحد من الطلب المتزايد على مصادر الطاقه والمياه .

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي خطة مشتركة في العالم لإنهاء الفقر المدقع، والحد من عدم المساواة، وحماية الكوكب بحلول عام 2030. تم تبني أهداف التنمية المستدامة من قبل 193 دولة في عام 2015، وقد خرجت من المفاوضات الأكثر شمولية في تاريخ الأمم المتحدة، وألهمت الناس من مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية والثقافات. سيتطلب تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 جهدًا بطوليًا وخياليًا، وتصميمًا على معرفة ما ينجح، وخفة الحركة للتكيف مع المعلومات الجديدة والاتجاهات المتغيرة.

تركز مؤسسة الأمم المتحدة على الأفكار والمبادرات التي تولد تأثيرًا أكبر، وتعزز ضرورة تحقيق أهم الاهداف للتنميه المستدامه المتمثلة في "ان الجميع ملتزم ولا مجال ان يسير احد بمعزل عن الاخرين"، وتكون مدعومة بالأدلة والالتزامات العملية والإجراءات .وتتلخص اهداف التنمية المستدامة بما يلي:

- تسعى فكرة التنمية المستدامة الى توجيه السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة بحيث تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تم وضعها بلأعتماد على نظرية التوازن.
- تسعى التنمية المستدامة الى تكامل السياسات البيئية والأجتماعية والأقتصادية.
- تعمل التنمية المستدامة على المحافظة على المصادر الطبيعية واستمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الأستخدام الفعال للطاقة الغير المتجددة واعادة تشغيل وتطوير تقنيات بديلة غير مؤذية للبيئة مع الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تعمل على رفع مستوى المعيشة وتحقيق الأحتياجات الأساسية للسكان،
- رفع معدلات النمو الأقتصادي.
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة.
- تحقيق العدالة الأجتماعية والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة.

وبهذا تُشكل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة المتمثلة بالأبعاد الأقتصادية والبيئية والأجتماعية بتكاملها اهدافاً اساسيةً للتنمية المستدامة للوصول الى حالة التوازن الطويل المدى، من خلال الحفاظ على الموارد البشرية وحماية البيئة لتجنب التدهور البيئي وتحقيق التنمية الأجتماعية والأقتصادية وايفاء متطلبات البشر.

إمكانية تحقيق التنمية المستدامة

ان الاراده السياسيه واستعداد الافراد والمجتمعات لهي من اهم العوامل التي تلعب دورا هاما في تحقيق التنميه المستدامه بمنهجها ومفهومها الشموليين، فالتنميه المستدامه لها علاقه وثيقه ومباشره بالمجتمعات التي يجب ان يشارك فيها كافه الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناغم ومتناسق ، حيث ان المبدأ هنا يقوم على الشراكه والتشاركيه وتحمل المسؤوليه الاخلاقيه الجماعيه ، ولا يقوم على عنصر او فئه او جماعه واحده منفرده او حتى مورد مواحد ، فأن غابت المشاركه فمن الصعب ان يتم تصور قبول المجتمع بالالتزام باهداف التنميه المستدامه والتضحيه لأجلها ، وكذلك وفي غياب المشاركه فأنه لا يمكن للمجتمعات التمتع بمكتسبات ومنجزات التنميه الى الحد المقبول ، كما لا يمكن تحقيق حاله من تكافؤ الفرص والعداله في توزيع فرص العمل والثروات ولا في العمل والتعليم والصحه [14]، وعليه فأن فئات المجتمع جميعا عليها ان تقوم بدورها وواجبها الاخلاقي لتحقق التنمية المستدامة.

ان السياسات والقرارات والاستراتيجيات المتعلقه بالتنميه المستدامه لهي من الواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات، ولتحقيق التنميه المستدامه فلا بد من تكامل وشموليه هذه السياسات والقرارات وما يترتب عليها من خطط تنفيذيه بشكل يضمن عدم تضارب او تناقض قرارات

وتشريعات وزاره او مؤسسه او جهه معينه مع اخرى، كما يجب على تلك السياسات والقرارات ان تراعي كافه جوانب التنميه المستدامه فلا يغيب البعد البيئي والاجتماعي عن خطط التنميه الاقتصاديه على سبيل المثال، كما تلعب الحكومات والمؤسسات الرسميه دورا مهما في متابعه ومراقبه عمليه التنميه الشامله (الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه) من خلال كوادر وطواقم عمل مؤهله ومدربه وعلى درايه بمباديء واهداف التنميه المستدامه وتطبيقاتها ضمن برامج وخطط مكمله لبعضها البعض.

من ضمن مسؤوليات الحكومات ايضا ان تكون السياسات والخطط الداخليه التي تضعها منسجمه ومتناغمه مع ما يجري على الصعيد العالمي والدولي ومواكبه له فيما يتعلق بتحقيق التنميه المستدامه، ويأتي ذلك من خلال ابرام الاتفاقيات والمعاهدات الدوليه والمشاركه في المؤتمرات واللقاءات ذات العلاقه، أما على المستوى المحلي فلا بد من ان تضع الحكومات استراتيجيات وطنيه للتنميه المستدامه وتكون كافه الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسميه بما فيها الموظفين معنيه في تنفيذها وتطبيقها .

استراتيجيات التنمية المستدامة

ما هي وكيف يمكن لوكالات التعاون الإنمائي أن تدعمها؟

في أبريل/نيسان 2001 أقرت اللجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (DAC) عددا من التوجيهات السياسيه الجديدة فيما يتعلق بالممارسات النافعه لتطوير وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ، وكان ذلك بمثابه خطوة اولى نحو المزيد من المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات ذات العلاقه ، وأمام زياده الطلب على مصادر الطاقه وارتفاع تراكيز الغازات الدفيئه وظهور ملامح التغيرات المناخيه، ركز مؤتمر الاطراف في دورته السابعة والعشرين على تجديد التضامن بين البلدان لتنفيذ اتفاق باريس من أجل البشرية وكوكب الأرض .

اعتمد المؤتمر السابع والعشرون للأطراف (COP27)على نتائج مؤتمر الأطراف (COP26) لفي اتخاذ عددا من الاجراءات فيما يتعلق بالقضايا الهامه لمعالجة حالة الطوارئ المناخية - انطلاقًا من الحد بشكل فوري وعاجل من انبعاثات غازات الدفيئه التي تسبب الاحتباس الحراري ، وبناء القدرات للقدره على الصمود والتكيف مع اثار التغير المناخي، وانتهاءا إلى بالوفاء بالالتزامات الدوليه لتمويل العمل المناخي في البلدان الفقيره والناميه [15].

بينما تركز الإرشادات على تجربة البلدان النامية، فإن العديد من القضايا التي تمت تغطيتها والدروس المستفادة لها صلة أيضًا بالبلدان المتقدمة. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية للسياسة إلى توفير أساس للمناقشات والاتفاقات الدولية الأوسع نطاقاً، ولاسيما في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في سبتمبر 2002. ويضع موجز السياسة هذا صورة عن خلفية التوجيه السياسي ويلخص النتائج والتوصيات الرئيسية كخطوة نحو تحقيق هذه الأهداف.

كما أيدت لجنة المساعدة الإنمائية ثلاثة مبادئ توجيهية ذات صلة، بشأن منع الصراع، وتنمية القدرات من أجل التجارة والحد من الفقر.

حددت قمة ريو التنمية المستدامة باعتبارها الرؤية التوجيهية واتفقت البلدان في ذلك الاجتماع على تطوير استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة حتى الآن، ومع ذلك، لا توجد إرشادات واضحة حول ماهية هذه الاستراتيجيات في الواقع.

تم الأتفاق من مختلف الجهات العربية والأقليمية والدولية على أهم الأستراتيجيات التي تتعلق بأولويات تنموية كما يلي:

- دعم مفهوم التكامل وعدم التجزئة بين أهداف وغايات التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: الأقتصادية والأجتماعية والبيئية.
- تعزيز بناء الشراكات والتحالفات مع شركاء التنمية على المستوى الوطني والأقليمي والدولي.
- تعزيز بناء قدرات الدول العربية بما يمكنها من تنفيذ خططها الوطنية للتنمية المستدامة.
- دعم الدول العربية فى اعداد الخطط الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وتوفير المساعدة اللازمة لها في هذا الشأن.

تحديات إدارة التنمية المستدامة

على أثر عدم تكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وضعت القمة العربية مجموعة من المبادئ المتفق عليها بشكل مشترك، وبالتالي تم تكييفها من قبل مختلف أصحاب المصلحة مع سياقاتهم الخاصة ولأهداف المرجوة وبالتالي، لا يزال تنفيذ التنمية المستدامة يمثل تحديًا.

أن مؤشرات التنمية المستدامة المتفق عليها بشكل عام غير متوفرة على المستوى العالمي، كما ان الأهداف الإنمائية للألفية يمكن اعتبارها نقطة انطلاق، لكنها لا تتناول المجالات الرئيسية مثل الامن الغذائي، والمياه، والطاقة، والوظائف الخضراء، والعمل اللائق، والإدماج الاجتماع، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والمدن المستدامة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وأيضًا الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود [16، 17].

خلال العقدين الماضيين، تمت معالجة التنمية المستدامة بشكل أساسي كقضية بيئية، وهذا هو الحال أيضًا في الاتحاد الأوروبي وفي المقابل، تم تنفيذ سياسات التنمية في المقام الأول من الناحية الاقتصادية البحتة وبالتالي، فإن الصراع الجذري بين البيئة وسياسة التنمية لا يزال قائما.

الا ان هناك امور لم يتم حلها: كالنموذج (الصناعي) للنمو الاقتصادي وهو نموذج التنمية الشامل الغير متوافق مع الحدود المادية للارض.

حيث تتطلب التنمية المستدامة تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الداخل لشمولية عملية صنع القرار والتنفيذ، وهذا يشمل الأفقي والرأسي التكامل حيث تجعل الحكومات والشركات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سياسات أكثر تماسكًا ، مع مستويات مختلفة من الحكومة تعمل معًا من أجل الأهداف المشتركة موازنة الأبعاد الثلاثة لا يمكن حل مشكلة التنمية المستدامة في صنع السياسات باتباع نهج واحد يناسب الجميع. بعبارة أخرى، تتطلب حوكمة التنمية المستدامة الفعالة حوكمة متعددة المستويات، مع توزيع السلطة بين الحكومات الوطنية وسلطات صنع القرار الأخرى [18].

ان التكامل الأفقي للتطوير الاستراتيجي في صنع السياسة العامة غير مرضٍ إلى حد ما منذ ذلك الحين هذا مجال "تهيمن عليه الممارسات الإدارية وليس الشخصيات البارزة اصحاب القرارات السياسية " و هناك اتفاق عام على أن البعد البيئي للاستدامة هو غالبًا ما يتم إغفاله وبالتالي لا يتم دمجه بشكل فعال في مجالات السياسة الأخرى، وهذا هو أحد أسباب رؤية SD تاريخيًا من منظور البيئة على عكس معظم العلماء، وتحديداً تلك الأبعاد غير

البيئية والتي غالبًا ما تفتقر إلى صنع السياسات البيئية.

ما هي استراتيجية التنمية المستدامة؟

هي تكامل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار إن اعتبار انعكاساتها على المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وعلى الأجيال القادمة يطرح العديد من الصعوبات الفنية والسياسية. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات المعقدة على أساس مخصص أو على أساس جزئي بل تحتاج الى ما يلي:

- تحتاج البلدان إلى رؤية للتقدم وإلى أين تريد أن تذهب في المستقبل.
- كما يجب أن تعكس مثل هذه الرؤية تاريخ الدولة والقيم الأساسية وأن يتم تقاسمها على نطاق واسع بين الجمهور وكذلك الجهات الفاعلة الاقتصادية وغيرها من مختلف الأطياف السياسية.
- كما يحتاجون أيضًا إلى منتديات متعددة أصحاب المصلحة (بما في ذلك ممثلو الحكومة والشركات والعمال والمجتمع المدني) لفحص خيارات السياسات المتاحة وترجمة الرؤية الواسعة إلى أهداف محددة قصيرة وطويلة الأجل على المستويين الوطني والمحلي.
- آليات تكامل السياسات عبر القطاعات ضرورية.
- فحص التفاعل بين قرارات السياسة المتخذة في مختلف المستويات وفي القطاعات المختلفة وانعكاساتها على مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية.
- يجب أن توفر هذه المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص في صياغة السياسات والتخطيط على مختلف المستويات.
- أخيرًا وليس آخرًا، القدرة على المراقبة الاجتماعية والاقتصادية الحالية والظروف البيئية والاتجاهات المستقبلية المحتملة ، ضرورية للتمكن من تقييم الخيارات والقيود، وتحديد أهداف واقعية، ورصد التقدم نحو الأهداف المتفق عليها وتحديد التغييرات الضرورية بالطبع.

وتشكل هذه العناصر مجتمعة الأساس لاستراتيجية التنمية المستدامة وبعبارة أخرى، فإن الاستراتيجية ليست "خطة كبرى" أو مجموعة من الخطط، بل هي مجموعة من الأدوات وطرق العمل التي تمكن من مواجهة تحديات التنمية المستدامة بطريقة متماسكة وديناميكية.

بناءً على مراجعة شاملة للتجربة في البلدان النامية والمتقدمة، سعت لجنة المساعدة الإنمائية إلى توضيح المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجيات الوطنية والمحلية الفعالة للتنمية المستدامة.

أصدر المجلس الأقتصادي و الأجتماعي في دورته 99 (القرار رقم 2134 - د.ع 99 – 2017/2/16) والذي نص على [19]:

1. الموافقة على إنشاء "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية،على أن ترفع توصياتها إلى المجلس الأقتصادي والأجتماعي المنطقة العربية.
2. دعوة الدول الأعضاء للمشاركة بمستوى رفيع ومتخصص في أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية" وتتكون اللجنة من نقاط الأتصال المعنيين بالتنمية المستدامة في الدول العربية لمتابعة تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وتعقد اجتماعاتها مرتين خلال العام وبمشاركة نقاط اتصال المجلس الأقتصادي و الأجتماعي وممثلي المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات والهيئات الدولية، فضلا عن مشاركة اطراف اخرى كالمجتمع المدنى والشباب عندما يتم مناقشة مواضيع ذات صلة بذلك.

ومن خلال القمة العربية التنموية الأقتصادية والأجتماعية ومؤخرا خلال الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الأقتصادية والأجتماعية والتي عقدت ببيروت 2019، ثمنت القمة بلدور الذى يلعبه القطاع الخاص في الدول العربيه من عمليات تمويل للتنمية المستدامة ، وكذلك بأهمية تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة وتعزيز دورهم فى تحقيق التنمية الشاملة. كما أشار الى أهمية المجتمع المدني كشريك فعال للحكومات في العمل يتكامل معها ويكمل دورها بشكل يدعم الجهود التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وصدر عن القمة قراراً بدعم الاقتصاد الفلسطيني وقرار بالموافقة على مشروع الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات والمتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر. كما تم اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030. فضلا عن تثمين الدور الذى تقوم به الصناديق العربية في تمويل مشروعات التنمية العربية، وكذلك تثمين مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت بأنشاء صندوق الأستثمار في مجالات التكنولوجيا والأقتصاد الرقمي. كما تم اعتماد الاطار الأستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030 كاحد الاطر التي تعزز الجهود العربية المبذوله والتي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية [20].

ومن أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة في اطار متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، بناء على التكليف الصادر من الأجتماع التشاوري الثاني لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي عقد يوم 2017/1/9 بمقر الأمانة العامة، بقيام إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بوضع اطار عام استرشادي يدعم الدول العربية في تنفيذ خططها الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة قامت الادارة بإعداد الأطار الأسترشادي العربي لدعم مجهودات الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ومن أهم المبادئ والتوجهات الواردة بالأطار كما يلي [21]:

دمج أبعاد التنمية المستدامة في عملية التخطيط.

- تعزيز الترابطات بين القطاعات المختلفة واتساق السياسات وتكاملها.
- التحول إلى اقتصاد المعرفة والأبتكار والأبداع.
- توفير نظام مؤسسي يضمن تحقيق المحاسبة، والشفافية، والمشاركة.
- تفعيل دور المنظمات العربية المتخصصة والمجتمع المدني.
- الكفاءة في استخدام الموارد والأدارة الرشيدة والمستدامة.
- الأستثمار في الموارد البشرية.
- ضمان تحقيق العدالة الأجتماعية.
- الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على مواجهتها.
- التحول إلى استهلاك وإنتاج مستدامين.
- الأستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج.
- تنفيذ الألتزامات الدولية والأقليمية تجاه الأتفاقيات الدولية.
- وضع الأليات والسياسات التمكينية بما فيها آليات التنفيذ، المتابعة، والتقييم.

الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة البحثية الى الأجابة على العديد من الأسئلة التي تم طرحها في البداية ومن اهمها السؤال التالي:

ما هي الفوائد التي ستجلبها استراتيجيات التنمية المستدامة؟

سوف يترتب على العديد من طرق العمل الجديدة هذه تكاليف إضافية كما إن إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في التخطيط وصنع القرار، على سبيل المثال، مكلف ويستغرق وقتًا، لكن الفوائد طويلة الأجل تفوق التكاليف بكثير.

غالبًا ما يكون التغلب على انعدام الثقة الأولي بين أصحاب المصلحة المختلفين هو حجر العثرة الرئيسي. وبمجرد التغلب عليها، تصبح فوائد المشاركة الواسعة واضحة وهي تشمل ، على وجه الخصوص ، تقييمًا أكثر واقعية للسياسات وخيارات الاستثمار كما يؤدي ذلك إلى تحسين فرص تحديد الأساليب غير الملائمة أو غير الفعالة وتصحيحها في وقت مبكر، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر سلامة تساعد المشاركة أيضًا على حشد أصحاب المصلحة حول الأهداف المتفق عليها وتأمين اربعة موجزات للسياسات: استراتيجيات التنمية المستدامة هي الموارد (المالية والبشرية والأرضية والمعرفة المحلية اللازمة لتنفيذ مبادرات التنمية.

هناك العديد من المجالات التي يمكن أن يساهم فيها عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في خطة عام 2030 ، بالاعتماد على نقاط قوة المنظمة وقدرتها المثبتة. تركز الإجراءات المحددة على ضبط العمل الحالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ستحتاج اللجان الموضوعية إلى لعب دور حاسم فيما يتعلق بهذه الإجراءات وأي إجراءات مستقبلية ، مما يساعد على ضمان أنها تضيف قيمة للأعضاء - والمجتمع الدولي على نطاق أوسع - في تنفيذ خطة عام 2030.

واعتمادا على ما تم سرده اعلاه، فقد أوصى البحث بعدد من التوصيات منها:

1. الميزانية المستدامة هي الميزانية التي يلبي فيها دخل العميل نفقاته أو يفوقها ويمكن أن يعتمد على النفقات والإيرادات المقدرة أو الفعلية.
2. تقدم الميزانية المستدامة فائدتين رئيسيتين: ضمان العدالة بين الأجيال ونمو اقتصادي أسرع.
3. تكمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) في جوهرها، بدعوة عاجلة للعمل من أجل جميع البلدان، في شراكة عالمية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب للنظر في العناصر الخمسة لأهداف التنمية المستدامة: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة.
4. تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات و عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد.
5. للحفاظ على التنمية المستدامة ، يجب التخطيط الجيد لكل خطوة من الخطوات وفي كل خطة يجب أن يكون هناك خطة بديلة وبالطبع ، يجب أن تتم الاحتياجات المالية والآثار المالية التي تخدم هذه الحاجة.
6. لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من توفير الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والتغذية الصحية وحماية البيئة من الضرر الناتج عن الأنشطة البشرية وتخطيط البنية التحتية الذكية بحيث يمكن إدارة السكان بشكل صحيح. كما يشمل الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات لدعم التنمية المستدامة.

Author Contributions: "Conceptualization, methodology, writing and editing, Moumani"
Funding: "This research received no external funding."
Data Availability Statement: "Not applicable."
Acknowledgments: The author would like to express her appreciation to Khwarizmi University Technical.
Conflicts of Interest: "The authors declare no conflict of interest."

References

[1] بوسماحة الشيخ، "أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة،" المنهل، https://platform.almanhal.com/Files/2/73239 .2023

[2] إليزابيت ماروما مريما، "التنوع البيولوجي هو مفتاح بناء مستقبل مستدام للجميع." اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 مايو 2021. https://www.un.org/ar/139281

[3] الأمم المتحدة، الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، 2019.

[4] Andeef, M., Bakouri, K., Ahmed, B., Gait, A., El-Batta, G., Foqha, T., Qarqad, H. "The Role of Renewable Energies in Achieving a More Secure and Stable Future," *International Journal of Electrical Engineering and Sustainability (IJEES)*, 1(2), 11–20, 2023.

[5] Almabrouk, A., Abulifa, S. "The technology of renewable energy and its role in achieving sustainable development," *International Journal of Electrical Engineering and Sustainability (IJEES)*, 1(2), 11–20, 2023.

[6] خلود مومني. "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية: دراسة حالة (الأردن)،" *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية والتربوية (MECS)*، العدد 61، 1-28، 2023.

[7] عذراء محمد الحسني. "نحو تنمية مستدامة ومباني خضراء،" *مجلة جامعة الكوفة الالكترونية*، 12(6)، 123-145، 2021.

[8] Abdunnabi, M., Etiab, N., Fathi, Y., El-Khozondar, H., Khargotra, R. "Energy savings strategy for the residential sector in Libya and its impacts on the global environment and the nation economy," *Advances in Building Energy Research*. 17(4), 379-411, 2023.

[9] Eteriki, M., El-Osta, W., Fathi, Y., El- Khozondar, H. "Effect of Implementation of Energy Efficiency in Residential Sector in Libya," *The 8th International Engineering Conference on Renewable Energy & Sustainability (ieCRES2023)*, May 8-9, 2023, Gaza Strip, Palestine.

[10] Kremers, J. "Defining Sustainable Architecture," Arachidonic, 4(3), 32-50. 2012.

[11] Wang, B., Liu, W., Parker, S. "How Does the Use of Information Communication Technology Affect Individuals? A Work Design Perspective," *The Academy of Management Annals*, 14(2):695–725, 2020.

[12] عمر اسعد، فؤاد فروج. "إعادة تدوير مخلفات البناء الصلبة واستخدامها في صناعة مواد البناء. المؤتمر الاول للتشييد في المناطق

الصحراوية،" *مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية*، 2 (1)، 148-160، 2008.

[13] محمد سالم، أبوسيف أحمد، منصور بن مسكين. "دراسة مدى مساهمة التصميم المعماري في خفض تكلفة تملك المساكن : منطقة الدراسة براك الشاطئ." *المؤتمر الدولي الثاني للعلوم والتكنولوجيا*، 5-6 أكتوبر 2019، جامعة سبها، ليبيا.

[14] الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2017.
https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf

[15] COP27. Private Sector - an Integral Part of Climate Action Post-Paris. 8-17 November 2022. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news and events/events/cop27 landing page.

[16] الأمم المتحدة، الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، 2018.
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20258

[17] كريستي دانييل. "الهدف :11 جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة. مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2050،" 2015.
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20282 .

[18] الامم المتحدة، البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة، الهدف الرابع: التعليم الجيد، 2017.
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal

[19] محمد عبد المقصود حسن. "دور جامعة الدول العربية في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية،" 2017.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/las_presentation_0.pdf

[20] مصطفى العبدالله الكفري. القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتموية. 2019. http://almustshar.sy/archives/8325

[21] اللجنة الوطنية لاهداف للتنمية المستدامة، أجندة التنمية المستدامة، 2017.
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20155UAE_SDGs_Report_Full_Arabic.pdf